المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

إقـــــرأ في المدى

2 طالباني: جريمة حلبجة تكشف للعالم طبيعة النظام السابق

3 القانونية البرلمانية: تسلمنا طلبا لرفع الحصانة عن ٦ نواب

4 هروب مسؤول نفطي كبير لتورطه بالفساد

8 وزير الشباب والرياضة يفتتح ملعب الشعب الثاني

الحكومة تنفي وجود عطلة رسمية في ٢٨ و٢٩ من آذار

□ بغداد/ المدى

نفى مصدر في الحكومة العراقية لـ(المدى) أمس الأنباء التي تحدثت عن عزم مجلس الوزراء اعتبار يومي ٢٨ و ٢٩ من نهاية هذا الشهر عطلة رسمية لتزامنهما مع وصول جزء من الوفود العربية، وقال إن ما تناقلته وسائل الإعلام خلال الساعات الماضية عار عن الصحة.

يذكر أن مديرية المرور العامة، أكدت في وقت سابق أنه سيتم قطع بعض الطرق بهدف تهيئتها لحركة الوفود في العاصمة بغداد خلال مؤتمر القمة العربية، وقال مدير المرور العامة اللواء عصام حسن في حديث لوكالة السومرية نيوز إن دائرته "من الجهات الأساسية التي ساهمت في الإعداد لعقد مؤتمر القمة العربية، حيث كلفت بواجبات عدة أهمها إعداد مواكب الدراجات والدوريات التي سترافق الوفود المشاركة في المؤتمر"، مبينا أن "هناك بعض الطرق في العاصمة سيتم قطعها وتهيئتها لحركة الوفود في أيام محددة".

بغداد تفتح حوارا مع دمشق لتسليم المطلوبين للقضاء

المطلبي: حانت الفرصة لتقديم الإرهابيين الموجودين في سوريا إلى المحاكم

□ بغداد/ المدى

كشف مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي أمس الخميس عن سعي الحكومة العراقية للبدء بحوار مع الجانب السوري لتسليم مطلوبين عراقيين مقيمين في سوريا بصفة لاجئين.

وقال القيادي في ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي لوكالة كردستان للأنباء إن "الحكومة تنوي البدء بالحوار مع سوريا بهدف إقناعها لتسليم مطلوبين للقضاء العراقي من اللاجئين السياسيين هناك".

وأضاف "لا نستطيع التنبؤ بمدى نجاح الحوارات لان ذلك مرتبط بقناعة الجانب السوري لكننا نعول كثيرا على تفهم الحكومة السورية لمتطلبات تحقيق العدالة بمن ألحق الضرر بالشعب العراقي".

وكانت الحكومة العراقية قد اتهمت عراقيين مقيمين في سوريا بالوقوف وراء تفجيرات دامية استهدفت مباني حكومية في عام ٢٠٠٨.

وطالب العراق سوريا بتسليم اثنين من المتشبه بضلوعهما في التفجيرات، وأدت تلك المطالبة إلى أزمة دبلوماسية بين دمشق وبغداد، بعد أن عمدت الحكومتان إلى استدعاء السفيرين للتشاور، وتصعيد اللهجة حيال كل منهما.

ويشكو العراق باستمرار تسلل مجموعات مسلحة تابعة لتنظيم القاعدة المتشدد إلى البلاد عبر الحدود المشتركة مع سوريا والتي تمتد على مسافة ٦٠٠ كلم. ولجأ عشرات آلاف العراقيين إلى سوريا إبان سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣ وما تلاه من فترة التوترات الطائفية، وكان بينهم العديد من قيادات حزب البعث المحظور. وتابع الساعدي بالقول "نحترم خيار سوريا بمنح اللجوء السياسي لمن تعتقد أنه يستحقه، لكن لايمكن لنا ان نعتبر من يرسل السيارات المفخخة ويخطط لقتل الشعب العراقي باللاجئ السياسي".

وعادت العلاقة الدبلوماسية مع سوريا بالتدرج في عام ٢٠١١ ولاسيما بعد زيارة قام بها رئيس الوزراء نوري المالكي إلى سوريا في خضم أزمة تشكيل الحكومة العراقية، واعتبرها البعض في حينها محاولة لكسب تأييد الرئيس بشار الأسد لتجديد ولاية المالكي.

وامتنع العراق في تشرين الثاني نوفمبر الماضي عن التصويت لصالح قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية دمشق في مجلس الجامعة من أجل حمل دمشق على وقف القمع الشديد ضد المعارضة التي تطالب برحيل نظام الأسد، ويتهم البعض الحكومة العراقية بدعم نظام الأسد نزولا عند رغبة طهران.

ووقعت دمشق وبغداد العديد من الاتفاقات التجارية خلال الأشهر القليلة الماضية في وقت تحاول فيه الدول الغربية فرض عقوبات على النظام السوري. ويرى السياسي سعد المطلبي أن اللحظة الآن مناسبة لإجراء مناورة مع السوريين من اجل تسليم المطلوبين للقضاء لاسيما البعثيين الملطخة أيديهم بدماء العراقيين، وقال في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "نحن بأمس الحاجة إلى استثمار هذا الوقت من اجل المطالبة بالمجرمين وتقديمهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل"، لكنه استبعد ان تعمل دمشق على تسليم البعثيين الى الحكومة العراقية بهذه الصورة المستعجلة ولاسيما مع الاضطرابات التي تشهدها مدنها والمطالبات برحيل الأسد".

بارزاني: بغداد اقترحت علينا تهريب الهاشمي

□ أربيل/ المدى

رفض رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني أمس الخميس، تسليم نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي صدرت بحقه مذكرة قبض من المحكمة الاتحادية على خلفية اعترافات لحمايته تتهمه بالتخطيط لهم باغتيال شخصيات. واتهم بارزاني الحكومة المركزية بتوريط الكرد بقضية الهاشمي عبر اقتراح تسهيل تهريبه، وأضاف خلال كلمة له أثناء انعقاد المؤتمر الأول لشباب كردستان في مدينة أربيل إن "الإقليم لن يسلم الهاشمي لأن أخلاق الكرد لا تسمح بتسليمه". واتهم بارزاني الحكومة الاتحادية "بتوريط الإقليم بتهريب الهاشمي". كاشفاً" أن الأمر وصل إلى حد أن يقترحوا علينا بأن نقدم تسهيلات للهاشمي ليهرب إلى خارج البلاد".

وأضاف بارزاني "إذا أراد الهاشمي أن يخرج فيجب أن يكون خروجه علنيا من العراق"، متسائلا "إذا كان الهاشمي متهما للحد الذي وصلت إليه الحكومة فلماذا تريد من الإقليم أن يهرب متهما" .

يذكر أن وزارة الداخلية أعلنت في (٣٠ كانون الثاني ٢٠١٢)، عن اعتقال ١٦ شخصاً من حماية الهاشمي، مؤكدة أن المعتقلين متهمون بتنفيذ عمليات اغتيال ضد ضباط وقضاة، من بينهم عضو محكمة التمييز نجم عبد الواحد طالباني في العام ٢٠١٠ شمال بغداد، فيما أكدت في (١١ شباط ٢٠١٢) حصولها على اعترافات من احد معاوني نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بأنه ينشط مع حزب البعث بقيادة الهاشمي.

انشقاق يعصف بـ"أهل الحق" بعد تشكيل "عصائب- العراق"

□ بغداد/ المدى

أعلن تنظيم سياسي جديد انشقاقه عن جماعة عصائب أهل الحق، وأكد عدم التزامه بأي اتفاق بين العصائب والحكومة، رافضا أي محاولة لتخريب العلاقة مع التيار الصدري وزعيمه مقتدى الصدر.

وقال جعفر البنداوي وهو المنسق العام للتنظيم الذي أطلق على نفسه (العصائب-تنظيم العراق) في بيان تلقت "المدى" إن "قرار تشكيل التنظيم السياسي الجديد جاء للتمييز بيننا وبين عصائب أهل الحق والتمسك بحقنا في الحفاظ على تاريخ العصائب".

وأضاف البنداوي أن "التنظيم الجديد غير ملتزم بأي اتفاق أو تحالف بين عصائب أهل الحق وأي جهة حكومية أو غيرها"، مبينا في الوقت نفسه أن "التنظيم الجديد لا يرغب بالدخول بصراعات ومهاترات مع عصائب أهل الحق".

وأشار البنداوي إلى أن "التنظيم الجديد يرفض أي محاولة لتخريب العلاقة مع أبناء التيار الصدري وزعيمه السيد مقتدى الصدر خصوصا إن لطرفين من أبناء دين واحد وملة واحدة".

وشهدت الأشهر الأخيرة تصعيدا في حدة الخلافات بين التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر وعصائب أهل الحق، فقد اعتبرت عصائب أهل الحق، في ٢٨ كانون الأول ٢٠١١، أن الاتهامات التي وجهها لها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر "تسقيطا سياسيا"، داعية إلى التعامل بالأدلة وعدم إطلاق الاتهامات جزافا.

وأكد المنسق العام لعصائب -تنظيم العراق أن "التنظيم يشجع جميع الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمحاربة الفساد ومكافحة الإرهاب وتقويم المعوج في مفاصل الدولة".

ويعد الإعلان عن تشكيل التنظيم الجديد أول انشقاق يتعرض له تنظيم عصائب أهل الحق منذ السماح له بالمشاركة في العملية السياسية ضمن مبادرة المصالحة الوطنية نهاية العام الماضي ٢٠١١، كما يمثل إشارة إلى وجود خلافات بشأن كيفية التعامل مع التنظيم الأم التيار الصدري والذي يعد تنظيم عصائب أهل الحق احد المجموعات المنشقة عنه.

وكانت مفاوضات قد جرت بين العصائب والحكومة قبل الانسحاب الاميركي افضت الى ترك الفصيل العمل المسلح والدخول في العملية السياسية مقابل اطلاق سراح عدد من معتقليه ودعم الحكومة العراقية.

بدء حفلات تخرج الجامعات مع قرب انتهاءالعام الدراسي.. أ.ف.ب

زيباري: استكمال المباحثات مع الكويت بعد القمة العربية

□ بغداد/ المدى

أعلن وزير الخارجية هوشيار زيباري أن الجانبين العراقي والكويتي اتفقا على عقد اجتماع للجنة الوزارية الكويتية العراقية برئاسة وزيري الخارجية في البلدين بعد القمة العربية التي ستعقد في بغداد أواخر شهر آذار الحالي. ووصف زيباري المباحثات التي أجراها رئيس الوزراء نوري المالكي مع أمير الكويت ورئيس وزرائه بأنها موفقة جدا وتمت في أجواء طيبة وجيدة . وقال زيباري في تصريح للصحافيين عقب مأدبة عشاء أقيمت للمالكي قبيل مغادرته الكويت إن هذه المباحثات وكذلك المباحثات الثنائية بين الوزراء الكويتيين والعراقيين تمت في أجواء طيبة وجيدة وساهمت في تعزيز العلاقات الثنائية ،مضيفا إن الفترة المقبلة ستشهد تطورا ايجابيا جدا لهذه العلاقات.

وأضاف انه تم في هذه المباحثات التوصل إلى حل بشأن تسوية ديون الخطوط الجوية العراقية لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية أما بخصوص المسائل الأخرى فهناك التزامات واستحقاقات على العراق وفقا للقرارات الدولية.

وأكد أن العراق سوف يبدأ بتنفيذ هذه الاستحقاقات ولاسيما ما يتعلق بصيانة العلامات الحدودية البرية بين البلدين وكذلك كل المسائل الفنية المتعلقة بهذا الموضوع .

وردا على سؤال عما إذا كانت المباحثات قد تناولت موضوع ميناء مبارك الكبير قال زيباري انه تم التطرق خلال المباحثات إلى كل القضايا ومنها موضوع حرية الملاحة في خور عبدالله.

مجلس الوزراء يلمّح إلى ظاهرة استخدام العنف مع الإيمو

□ بغداد/ المدى

شددت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أمس، على ضرورة إخراج الظواهر الاجتماعية السلبية من دائرة العنف غير المجدية، فيما طالبت المؤسسات الحكومية والاجتماعية بممارسة دورها للحد من انشار مثل تلك الظواهر. وقال الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق في بيان له إن "هذا الموضوع مرتبط بالانفتاح على العالم ووسائل الاتصال الحديثة والمتطورة والمنتشرة بشكل واسع"، مشيراً إلى أن "مثل هذه الحالات تعدّ منشطات لأنها تمنحنا الفرصة لكيفية التعامل معها". وأضاف العلاق أن "هناك جانبين مهمين الأول يتعلق بالزي والمظهر وبعض الاكسسوارات، والجانب الآخر يتعلق بالسلوك، وهذا مهم وحساس ولابد للإجراءات أن تأتي من منطلقات عديدة منها الثبات على القيم الدينية والاجتماعية ولابد من إخراج الموضوع من دائرة العنف غير المجدية". من جهتها قالت وزيرة الدولة لشؤون المرأة ابتهال الزيدي إن "للأسرة والمدرسة دوراً مهماً في معالجة أية حالة غريبة في المجتمع وعلى هذه المؤسسات أن تأخذ دورها كما أن تكليف الشباب بمهمات اجتماعية يمكن أن يسهم في معالجة مجموعة من الظواهر.

وكان الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق قد ترأس، أمس الخميس، اجتماعاً حضره كل من وزيرة الدولة لشؤون المرأة ابتهال الزيدي ومعاون الأمين لشؤون الوزارات والمحافظات رحمن عيسى حسن ومدير عام دائرة شؤون المواطنين والعلاقات العامة محمد طاهر التميمي وممثلون عن وزارات التربية، والصحة، والداخلية، وحقوق الإنسان، والتعليم العالي، وديوان الوقف الشيعي، والجامعة الإسلامية، والمجتمع المدني، وبحث المجتمعون بعض الظواهر الاجتماعية الطارئة وأسبابها وتداعياتها وتأثيراتها السلبية وسبل معالجتها.

وكان المجتمعون قد ناقشوا أيضا دور الجهات الاختصاصية في القطاعات المختلفة، وحجم الحالة، وحقيقة ما أشيع عن عمليات قتل، وتوجه بعض المؤسسات الإعلامية لتضخيم الحالة.

الأمن والدفاع تؤكد امتلاك القاعدة معسكرات تدريبية في الأنبار

العشائر تحذّر الجماعات المسلحة: الموت بانتظاركم

□ بغداد/ المدى

تحدثت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية عن تفاعل قائم بين زعماء القبائل العراقية والمسؤولين المنتخبين وكذلك قوات الأمن، لتشكيل عراق جديد تسوده الأفكار الديمقراطية.

وأشارت الصحيفة في تقرير لها عن العراق إلى أن "الخوف مما سيحمله المستقبل القريب للعراق والذي قد يكون على قدر متساو مع ما تكبدته البلاد من أحداث عنف في الماضي تصاعدت لا سيما بعد خروج القوات الأميركية منه، ألقى بالمسؤولية على من يتولون مقاليد الحكم في البلاد لمعالجة الفوضى السياسية التي حدثت عقب الانسحاب على نحو يتيح لهم إرساء مبادىء العدل والأمن والاستقرار في ظل إدارتهم للبلاد" .

ونقلت الصحيفة عن أحد زعماء القبائل العراقية وهو الشيخ حسين سعيدون قوله أنه "إذا عاد المتمردون سيتم قتلهم على الفور، هذا هو ما يدور في أذهان الجميع وهذا ما تم الاتفاق عليه".

وأكد الزعيم العشائري في مقابلة أجرتها معه الصحيفة وجود "اتفاق بين زعماء القبائل والمسؤولين المنتخبين وقوات الأمن لتشكيل عراق جديد تسوده الأفكار الديموقراطية".

ونقلت الصحيفة عن شيخ عشائري آخر قوله "لقد كنا قلقين من أن تسير الأمور بصورة سيئة مرة أخرى بسبب ما حدث مع الأحزاب السياسية"، مشددا على أنهم "لن يسمحوا بعودة المشاكل الطائفية مرة أخرى". وأوضحت الصحيفة أن " أكثر من ٦٠ زعيماً من زعماء القبائل المحلية بما في ذلك القبائل الشيعية وقعت مؤخراً اتفاقاً يدعو زعماء القبائل لمكافحة الإرهاب".

ونقلت عن محافظ بلدة الإسحاقي طه أحمد قوله "إننا لا نسمح أن يقول الآخرون أنه بمجرد أن غادرت القوات الأميركية عمت الفوضى وانتشر العنف على أراضي العراق" ومن جانب آخر أكد النائب عن لجنة الأمن والدفاع النيابية حاكم الزاملي، امس، الخميس، أن هنالك معلومات تؤكد وجود معسكرات أخرى للقاعدة منتشرة في عدد من مناطق البلاد لا سيما الغربية. وقال الزاملي في تصريحات صحفية إن "ما تم اكتشافه قبل أيام من معسكر تدريب لعناصر تنظيم القاعدة في محافظة الأنبار من قبل الأجهزة الأمنية هو ليس الوحيد في المنطقة الغربية المحاذية للسعودية" ، مبيناً أن "هنالك أكثر من معسكر كونها منطقة شاسعة لا يسكنها أحد من المواطنين كما أنه لا يمكن تأمينها كون الأجهزة الأمنية العراقية لا تملك جهدا جويا يعالج ذلك وكذلك لا يوجد جهد بري يسيطر ويؤمن تلك المنطقة، وأضاف الزاملي إن "عناصر تنظيم القاعدة استغلوا تلك المنطقة وبدأوا يتدربون وأعطوا حرية لأنفسهم للتدريب كما كانوا يتدربون ويعملون في أفغانستان".

وأكد الزاملي أن "هنالك معلومات استخبارية تؤكد أن هنالك معسكرات أخرى وفي مناطق أخرى" ، مشيرا إلى انه "يمكن إخفاء تلك المعسكرات كونها ليست أبنية كبيرة وإنما هي على شكل خيم فيها أسلحة وتنصب في وقت معين وبعدها تتم إزالتها بالإضافة إلى وجود كهوف يمكن استخدامها

عناصر من الصحوات

التحالف الوطني يكشف التريّث في إقرار العفو العام

□ بغداد/ المدى

أكد النائب عن التحالف الوطني طالب الجعفري إن الكتل السياسية طالبت بالتريث بإقرار قانون العفو العام لإجراء تعديلات وإضافة فقرات قانونية مهمة ليصبح من القوانين المميزة ويخدم من يستحق أن يشمل به، مستبعدا إقراره في آذار الحالي .

وأضاف الجعفري: أن القانون لن يشمل المتهمين بقضايا فساد إداري ومالي، كما انه لم يشمل المشمولين بالعفو السابق ، ومزوري الشهادات (الإعدادية والجامعية)، وسيشمل مزوري شهادات الدراسة المتوسطة ، مؤكداً أن مجلس النواب لايريد أن يقع بأخطاء قد لاتحمد عقباها بعد المصادقة وتنفيذه، فلذلك طالبت الكتل السياسية بالتريث ودراسة القانون بشكل مستفيض لغرض التعديل وإضافة بعض الفقرات عليه.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفواً عاما وشاملاً عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب.

التفاصيل ص٢